الثورة الجمعة 22 رمضان 1433هـ 10 أغسطس 2012م العدد (17433)

ذاكرة المكان

الواقع والأسطورة (22)

أحمد يحيى الديلمي

(٢٢) عبر ومواعظ

.. من خلال قواعد وآليات القانون نستخلص الكثير من المواعظ والعبر التي نحن في أمس الحاجة إليها اليوم لإعادة تقويم الواقع وتنظيم العلاقة بين الناس وفي المقدمة أطراف السوق على أساس سليم يحقق المساواة والعدالة بأفقهما الإيماني وبعدهما الإنساني كأهم عامل للأمن والاستقرار وإشاعة السكينة العامة.

ومن أهم المواعظ والعبر:

مع أن القانون مثل ترجمة حرفية لأحكام الشريعة وآلياتها التطبيقية في الواقع الحياتي إلا أنه عكس حالة استباقية في أسس تنظيم الجوانب الاقتصادية بصورة موضوعية تجاوزت المفاهيم التي اهتدى إليها الإنسان في الزمن الراهن وأضحت موضع التباهي والافتخار بالذات من قبل الإنسان في الغرب.

ما يميز الرؤية الإسلامية في فقه المعاملات أن مقومات التطور ثابتة في النصوص لأنها أبقت الأشياء المستقبلية في نطاق المؤشرات الكفيلة بتمكين البشر من الاستدلال على طبيعة الفعل وإخراجه إلى الواقع بشكل يواكب ما هو سائد في كل زمن لأن النصوص جمعت بين الثبات والاستقرار وبين المعرفة والحيوية لإعطاء المسلمين فرصة الارتقاء بالمضمون دون التأثير على النص والتقليل من أهمية المرونة وعدم الثبات توضح الفرق الجوهري بين الرؤية الإسلامية وبين النظريات والأفكار الوضعية الأخيرة تتسم بالقصور من الأساس لأنها صادرة عن بشر ، والإنسان مفاهيمه قاصرة ومزاجه متقلب مما يجعل أفكاره عرضة للتقلب والتحول والتبدل أو الوصول إلى مرحلة الترهل وافتقاد الجدوى، فالإنسان مهما اتسعت معارفه إلا أنه يصعب عليه قراءة آفاق المستقبل والتنبؤ بما قد يحدث فيه مما يضع النظريات الوضعية في نطاق الاستنتاجات والتوقعات التخمينية التي لا ترقى إلى مرتبة التوقعات العملية فتكون عرضة للاندثار أو تفقد أهميتها عندما يخالف واقع الحال ما ذهبت إليه أو أن تظهر نظريات أخرى توافق إيقاع الزمن بينما النظرية الإسلامية مصدرها خالق محيط عالم بما كان وما سيكون من أمر البشر والحياة.

وهذا هو ما جعل الرؤية الإسلامية الاقتصادية تتسم بالموضوعية والثبات والقدرة على مواكبة الأزمنة والمستجدات التي تطرأ عليها.

قد يحاول البعض التشكيك في هذا الكلام وهو استدراك في محله مبعثه الأمة لا علاقة للمنهج به.

عجز المسلمين عن تفكيك النصوص ومعرفة دلالاتها قابله انبهار مريح بالرونق والمظهر الخارجي للحضارة الغربية واعتبارها النموذج الوحيد للخروج من دائرة التخلف وازالة هوة الفارق الحضاري، للأسف الشديد هذه المفردة وقع في أسرها علماء دين وكتاب ومفكرون إسلاميون وبلغ بهم الحد إلى القول أن استهداف الإسلام واتهامه بالقصور والعجز عن مواكبة مستجدات الحداثة وخلوه من أية مفردات لتنظيم علاقة البشر ببعضهم وزاد الطين بلة موقف بعض العلماء ممن تعاملوا مع أصول المنهج الاعتقادي بقصور تام فكانوا أساس الاحتباس في طقوس عبادية وتحويل المنهج إلى لائحة محرمات مقابل اهمال فقه المعاملات وكلها يتصل بتنظيم وإدارة شؤون الحياة.

توفير البنية التحتية للاقتصاد:

ونقصد بها القاعدة التشريعية ممثلة في القانون لأنه حدد القواعد والأحكام وآليات التطبيق وتدرج في تحديد المهام والمسؤوليات وصولا إلى توفير منظومة راقية مثلت في ذلك الزمن حالة استباقية نادرة جمعت بين دور الدولة وبين الجهد الشعبي بالذات ما يخص تنظيم الأسواق وتحديد الأسعار بأسلوب يوازي سياسة العرض والطلب أو آلية السوق في الزمن الراهن وبيان مسؤولية كل الأطراف.

من خلال الابحار في ثنايا القانون نجد أنه اتسم بالشمولية فغطى كافة الجوانب الحياتية والمعاملات بين الناس في كل الشؤون التي تختص بالحياة والبناء وهي القواعد التي تحولت إلى موروث ترسخ في ذهنيات البشر إلى أن غدت سلوكاً وممارسات يومية وكانت أساس تشكل الرقابة الذاتية من قبل المواطن حينما كان موضعه في سلم أطراف السوق أي أن الرهان كان على الرقابة الشعبية التي تعتمد على تفاعل المواطنين أصحاب الشأن واعتبارهم عين الرقابة على كل صغيرة وكبيرة تدور في الأسواق ليكون دور الأجهزة الحكومية مجرد صدى واستجابة للبلاغات والتقارير التي تتلقاها من المواطن سواء كان هذا المواطن تاجراً إو مستهلكاً أو منتجاً أو من الحرفيين وأصحاب المهن لتتولى الدولة مهمة الرعاية لجميع الأطراف والقيام بأعمال الحزم والضبط والربط كلما اقتضت الحاجة.

جمعيات حماية المستهلك

عندما نراجع مسار التحولات الاقتصادية في دول أمريكا وأوروبا نجد أن هذه الدول مرت بمراحل عديدة حتى وصلت إلى النظام الاقتصادي الجديد ونلاحظ أنها مضت على نفس المسار حتى وصلت إلى فكرة إنشاء جمعيات حماية المستهلك لتتولى مهمة الرقابة الشعبية واستكمال المنظومة التشريعية الكفيلة بتعزيز مبدأ الشراكة في الإدارة والبناء بين الدولة وكل فئات المجتمع وصولا إلى تعزيز روح التعاون والتكافل وخلق نظام اجتماعي واقتصادي متوازن فكانت هذه المقدمة الأساسية للانطلاق إلى ميادين العولمة والالتزام بآليات النظام الاقتصادي الدولي بأفقه الجديد من خلال ابسط نظرة إلى مقومات النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطبيقاته في الواقع الحياتي نجد أنه لم يصل إلى مقام الرؤية الإسلامية بالذات ما يتعلق بمحاربة الفساد وكلما يتصل به من رشاوى وعمولات واختلالات اقتصادية عميقة تتصل بالغش والاستغلال والجشع والتدليس وتزييف الماركات وفرض إرادة القوي على الضعيف.

هنا تكمن الإشكالية لأن الدول الإسلامية تنكرت لموروثات العقيدة وهرولت باتجاه الانقياد الطوعي لمفردات النظام الاقتصادي الدولي بغثه وسمينه بينما كان المفروض التمسك بالموروث باعتباره المنظومة التشريعية المجسدة للبنية وجعلها مدخلاً للحوار عند طلب الأنضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية لا أن تظهر أنها خاوية فاقدة للحيلة وهذا ما حدث وكان من أهم أسباب الانقياد العشوائي والتبعية المطلقة للغير.

لنزرع حباً.. لنعمرتعز

نزار على الخالد

مشكلة المكونات الحزبية والسياسية في تعزانها لا تمتلك شرف الخصومة مع بعضها البعض وهم قادرون بامتياز على خلق الأزمات ولكن هم عاجزون عن إدارة المحافظة ومع أن الأخ محافظ المحافظة قد أعطاهم فرصاً لطرح آرائهم ووجهة نظرهم في إدارة المحافظة كمشاركة مجتمعيه لبنا مستقبل أفضل لهذه المحافظة لتحقيق أحلام أبنائها في الأمن والأمان وانجاز المشاريع الخمسة وهي تحلية المياه وإصلاح الميناء وتوسعة المطار وتحسين الكهرباء وتأسيس الدولة المدنية من تعز ولاكن ما يحدث أن تجار الحروب وناهبي الأراضي وقتلة أبناء تعز وأبطال القوات المسلحة والأمن لا يريدون لذلك أن يحدث أو يتحقق خلال الفترة المزمنة التي أعلنها الأخ/ محافظ المحافظة

مشكلة محافظة تعز أنه ورث تركة ثقيلة من وكلاء له بالمحافظة البعض منهم لا يمتلك أية قدرات إدارية أو قيادية ونائم في المنزل وحدد الخروج للدوام حسب مصالحه الشخصية في جمع المال أو نهب الأراضي أو خلق مشاكل أمنية أو بصراعات مع زملائه وغير قادر على وزن اسطوانة الغاز أو المواصفات المطلوبة لمادة الديزل وتجده كالتلفون الصيني يعمل بكل أنواع الشرائح مع أن المطلوب في هذه المرحلة شريحة واحدة هي مصلحة تعز المحافظة والفرد نعم بعض الوكلاء بحاجة المحافظ إلى إعادة النظر في وضعهم ومدى التزامهم وانضباطهم الوظيفي و بالنظام والقانون وتسليمهم لذمة مالية حقيقية ومراجعة كافة المحاضر التي نفذوها لصالح بعض التجار وتضر بمصالح الناس و تكهل أعبائهم وتزيد من معاناتهم والمواطن بتعز يدرك تماما أن بعض هؤلاء الوكلاء أصبحوا عبئا عليهم وعلى محافظهم ولسان حاله يقول حسبنا الله ونعم الوكيل فيهم

ومشكلة تعز الحاجة السريعة للتدوير الوظيفي لمدراء العموم وأحاله من ثبت فشلهم للتقاعد وتعين وجوه شابة جديدة قادرة على العطاء والإبداع والابتكار ولا نطلب المحاسبة لأننا نعلم أن الحجج الحزبية والسياسية ستقف عائقا أمام ذلك وشيء جميل لو أن الأحزاب قدمت أفضل كوادرهم في إطار تنافسي للابتعاد عن المماحكة الحزبية التي أضرت بتعز ولم تخدم المجتمع علينا جميعا تصفية النفوس ونبذ دعوات الكراهية والحقد والفرقة والتطرف والإدراك انه بالحب سنعطي ونبني ونعمر تعز لأننا هنا وأولادنا ونعيش تحت سقف واحد ولنا طريق واحد ومعاناتنا واحدة لتكون تعز حبنا الأول نعمل من أجلها ونزرع ثقافة جديدة تخدم وطننا.

أقسام اللغة الإنجليزية في الجامعات اليمنية

د. عباس عبدالملك مطهر ●

لا استطيع من حيث المبدأ إنكار حقيقة وجود الكثير من المواد الجيدة والمفيدة للطالب في المراحل المتقدمة (المستوى الثالث والرابع) للغة الإنجليزية في جامعاتنا اليمنية فجزء منها يعمل على أن يكمل الطالب معرفته باللغة الانجليزية عن طريق إلمامه بثقافة اللغة وهو الشيء المهم لأني متخصص في اللغة الانجليزية ،فدراسة الروايات والقصص والشعر والنثر وغيرها باللغة الانجليزية يعمل على فهم اللغة وإتقانها وهذا ما لا يستطيع أي أكاديمي إنكاره أما الجزء الآخر من المواد في هذه المراحل فيركز على دراسة علم اللغويات وفروعه (علم الصوتيات ،علم بناء الكلمة ،علم بناء الجملة ،علم المعاني وغيرها) وهو ما يعمق معلومات الطالب اللغوية .

أما بالنسبة للمراحل الأولى (المستويين الأول والثاني) فيوجد أيضا الكثير من المواد المقررة الجيدة والمفيدة للطالب وخاصة تلك المتعلقة بالمهارات (القواعد ،الكتابة ،المحادثة،القراءة وغيرها) حيث أنها من أهم المواد المرتبطة بمستوى الطالب حتى ما بعد الدراسة فالمستوى المتميز والإلمام بهذه المهارات من وجهة نظر الكثيرين هو أول ما يميز الشخص في سوق العمل ويجعل حصوله على أي عمل سهل فالتقدير المرتفع في الشهادة الجامعية لا يعكس مستوى الطالب العلمي ومهاراته اللغوية في كثير من الحالات.

ولكن المشكلة الكبيرة التي لا يمكنني تجاهلها في هذه المراحل تكمن في مفردات هذه المواد بسبب تأثيرها العلمي المباشر على مستوى الطالب حاليا ومستقبلا. فعلى سبيل المثال نجد أن مفردات مواد القواعد (١،٢،٣،٤ سنة أولى وثانية) ألموضوعة من قبل القسم لا تتناسب مع مستوى الطالب كونها ضعيفة إلى حد كبير ولا يمكن الاعتماد عليها لجعل الطالب متمكنا من قواعد اللغة الإنجليزية وقادرا على التميز في مواد أخرى مثل الكتابة والقراءة والاستيعاب وغيرها بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على مستوى الطالب وقدراته وتحصيله الدراسي في المراحل المتقدمة ،لذلك بمجرد أن كلفنا بتدريس بعض هذه المواد قمت بتغيير مفرداتها لتتناسب مع مستوى الطلبة كجامعيين من جانب ومع تسلسل المفردات وترابطها مع مواد أخرى في مستويات أعلى من جانب آخر إضافة إلى تأثيرها الإيجابي الكبير والملحوظ على مستوى إتقان الطالب للغة الانجليزية بشكل عام حتى ما بعد تخرجه ولكنا للأسف الشديد واجهنا مشكلة كبيرة في الماضي القريب مع بعض الزملاء عند مجرد المحاولة الاقتراح على أحد الزملاء الجدد الاستمرار بتدريس المفردات التي قمنا بتدريسها لأكثر من عشر سنوات و انتهت المحاولة بالفشل نظرا للفهم الخاطئ لزميلي الذي يرى عدم وجوب تدخلنا في تحديد المفردات طالما إنني قد بدأنا في تدريس مادة أخرى وكان لسلبية سياسة الأقسام والكليات دور كبير في فشل المحاولة.

فمن خلال خبرتي الطويلة في تدريس مقررات مواد قواعد اللغة الإنجليزية وغيرها فاني أرى بأنها ليست من أهم المواد ولكنها عمليا أهم المواد الدراسية في المراحل الدراسية الأولى.

لذا استطيع القول بأن المشكلة لا تكمن في المواد الدراسية بل في مفردات هذه المواد التي تشكل الخطة التي يعتمد عليها المدرس في المواضيع والنقاط التي يتم تناولها وشرحها في المحاضرات ، وللأسف أن بعض الزملاء يتحججون بهذه المفردات الموضوعة من قبل القسم ويرفضون أي تعديل لها رغم ضعفها وعدم ملاءمتها للطالب حاليا وينتج عنها ضعفه في اللغة مستقبلا وهذا ما يوثر بالتأكيد سلبا على ايجاده فرصة مناسبة في سوق العمل. فمن المحزن والمعيب أن يكون أحد أسباب التحاق بعض الخريجين من قسم اللغة الإنجليزية أو قسم اللغة العربية و الترجمة بالكلية بمعهد لدراسة اللغة الانجليزية –للحصول على فرصة عمل جيده– هو ضعف المفردات الدراسية، ففي الوقت الذي يفترض أن يكون هذا الخريج مميزا عن غيره في سوق العمل باعتباره مؤهلا لتدريس هذه اللغة نجده يبحث عن معهد لدراستها.

هناك مشكله أخرى متعلقة بشكل أو بآخر بالمناهج الدراسية وهي عدم وجود المعامل فبعض المواد الدراسية مثل المواد المتعلقة بمهارات المحادثة و مادة الصوتيات تستلزم استخدام المعامل لتدريسها ، فغياب المعامل يشكل عائقا للمدرس من جانب ويمنع الطالب إلى حد ما من فهم المعلومة كما يجب من جانب آخر.

أما بالنسبة لمناهج قسم اللغة العربية والترجمة فمعظم المواد في المراحل المتقدمة (المستويين الثالث والرابع) جيدة ومناسبة من حيث تأهيل الطالب ورفد سوق العمل مستقبلا بالمهارات اللازمة فهناك العديد من مواد الترجمة المتخصصة كالترجمة التجارية والترجمة القانونية والترجمة الأدبية والترجمة التقنية وغيرها .

ولكن المشكلة للأسف تكمن في مفردات المواد الدراسية في المراحل الأولى (المستويين الأول والثاني) الشيء الذي يؤثر سلبا على فهم واستيعاب الطالب لمواد المراحل المتقدمة وكذا على مستوى الطالب كمترجم غير مؤهل بالشكل الكافي للمنافسة في سوق العمل مستقبلا .

فمفردات المواد الدراسية مثل القواعد والكتابة والمحادثة في المراحل الأولى هي نفس المفردات الضعيفة المستخدمة في نفس المراحل في قسم اللغة الإنجليزية .

ولدي ملاحظة أخرى حول بعض المواد التي تركز على اللغة العربية مثل علم العروض وبحور الشعر ومدارسه وغيرها التي أرى بأنها غير متعلقة بمجال تخصص الطالب وهو الترجمة واقترح بأن تتم إعادة النظر في هذه المواد ومفرداتها وربطها بالترجمة فمترجم المستقبل بحاجة ماسة للإلمام بقواعد اللغة العربية الأساسية وما أكثرها حتى لا يخطئ ويجعل المنصوب مرفوعاً مثلا أو يستخدم تركيباً خاطئا لجملة في اللغة العربية في ترجمته . وهذا ليس انتقاصا لأهمية مواد اللغة العربية ولكن لو تحرينا كمراقبين في سوق العمل الآن عن سبب ضعف الكثير من المترجمين وعدم حصول العديد منهم على فرص عمل لوصلنا لحقيقة ما تحدثت به.

اختتم كلامي بالحديث عن الصعوبات والعوائق التي اعتقد بأنها قد وضحت إلى حد ما في كلامي السابق . الصعوبات كما أراها لا تدور حول تغيير أو تعديل المناهج فهذا ليس مستحيلا إن وجدت الرغبة الجادة والحرص على المصلحة العامة وعلى مستقبل الطالب ولكن وجود السلبية أحيانا من قبل القسم والكلية تجاه من يحاول التعديل أو التغيير الايجابي في مفردات بعض المواد الدراسية بدلا من تشجيعه ودعمه أكاديميا هو العائق الحقيقي الذي يسبب الإحباط من وجهة نظري.

أما فيما يخص الرسالة التي أود قولها فهي دعوة كل من يهمه الأمر في الأقسام والكليات كافة لعمل ورش عمل في أسرع وقت ممكن لتعديل مفردات المواد الدراسية أو تغييرها إذا لزم الأمر ويكون حضور من لهم خبرة في تدريس هذه المواد ولديهم أيضا الجدية لتحسين مستوى الطالب الجامعي ويتم الاعتماد على آرائهم والنظر بجدية في اقتراحاتهم وجعلها حيز التنفيذ مباشرةً ويتم في ورش العمل هذه أيضا البحث عن ماهية ونوعية المهارات المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل وأقصد هنا التركيز أولا على سوق العمل ثم الرجوع عكسيا إلى مرحلة الدراسة وبناء عليه يتم تخصيص مواد مرتبطة بشكل مباشر وعملي بالمهارات المطلوبة المتعلقة بتخصص الطالب بشكل مباشر أو غير مباشر وتطويرها.

فعلى سبيل المثال أرى بأن يتم إقرار تدريس مادة مكثفه يكون تركيزها على مهارات استخدام الكمبيوتر وبرامجه الشائعة –المطلوبة في سوق العمل– لطلاب قسم اللغة الانجليزية وكذا طلاب قسم اللغة العربية والترجمة.

نقترح عمل دورات تدريبية قصيرة للمدرسين الجدد (معيدين أو حتى الحاصلين على مؤهلات عليا ماجستير ودكتوراه) أو للمدرسين الذين يطلب منهم تدريس مادة جديدة فشهادة المدرس ومستواه الأكاديمي لاتعكس بالضرورة مقدرته على نقل المعلومة للطالب بشكل جيد.

● أستاذ الأدب الانجليزي المساعد – قسم اللغة الانجليزية – كلية اللغات – جامعة صنعاء

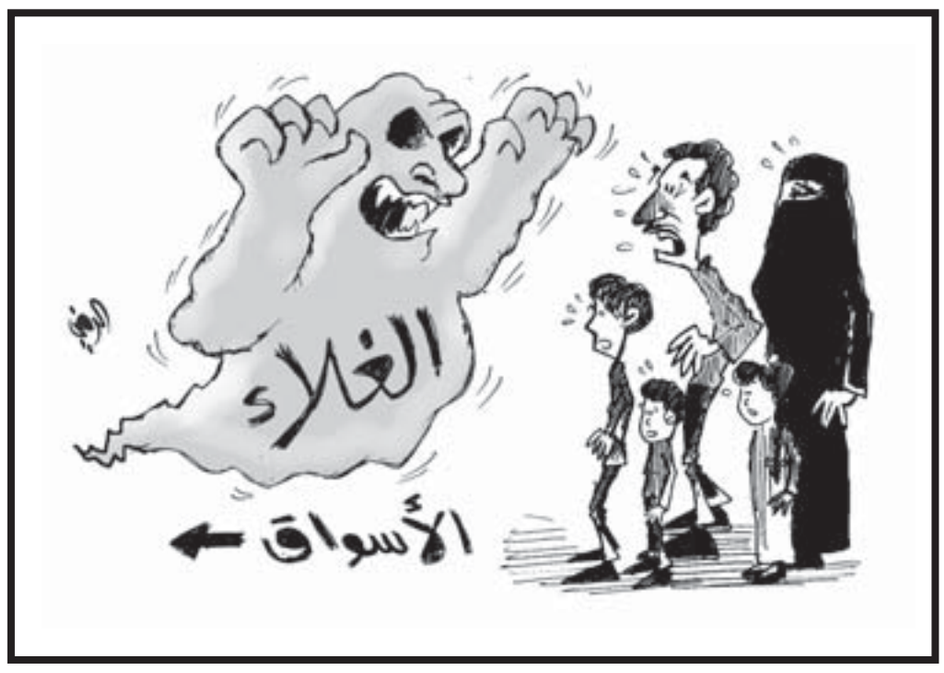

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

زكريا الكمالي

مافيش حل

المنظومة الكهربائية تعود بعد خروجها مع «خلل فني» . تخرج الصباح ،وتعود نص الليل .ما لقت حد يضبطها . نشتي نعرف فين تروح ؟كانت تخرج مع «مخرب» ،وهذه المره مع «خلل فني» . مافيش حل غير نقيدها بالبيت .مافيش خرجات ،الا لبيت الجيران ، ساعة أو ساعتين وبشرط يوصلها أخوها ..

عبدالرحمن الشامي

شياطين الإنس

صنفان من شياطين الإنس لا يصفدان في رمضان ولا في غيره؛ شياطين تخريب الكهرباء وشياطين الكلمة من أجراء الإعلام...فهذان الصنفان هما أخبث من شياطين الجن!

أحمد ناصر الشريف

تسوية أو تصفية

حتى لو انشق بشار الأسدنفسه وانضم إلى الجيش الحر فلن ينتهي حكم حزب البعث الا في حالتين لاثالث لهما الأولى: إن يتم القضاء على الجيش السوري كماحدث في العراق وهذا هو الهدف الأساسي لدى المتدخلين من الخارج في شأن الثورة السورية ومن ثم التفرغ للجيش المصري.. والثانية أن تتم تسوية سياسية تضمن لحزب البعث المشاركة في الحكم كما حصل في اليمن بهدف كبح جماح الثورة وضمان الأطراف المتدخلة مصالحها في سورية بحيث لايكون هناك لا غالب ولا مغلوب..